مفهوم الفساد

حنان أبو سكين *

تزايد الحديث عن العولمة بعد انتهاء الحرب الباردة وتعاظم نشاط الشركات متعددة الجنسية وتصاعد نشاط المافيا وبخاصة فى مجال تجارة المخدرات والمتاجرة بالرقيق الأبيض وغسل الأموال والأنشطة غير القانونية الأخرى. وظهر أيضًا، على نحو أكثر إلحاحًا، الفساد كقضية عالمية، فانتقل بذلك من مجرد هاجس وطنى داخلى إلى إحدى قضايا العولمة. ومع تنامى الدعوة إلى التحرير الاقتصادى والانفتاح والإصلاح الديمقراطى، انتشر الفساد بدرجات غير مسبوقة وتزايد الوعى بضرورة مكافحة تكاليفه الباهظة ودوره فى إعاقة النمو الاقتصادى وتخريب التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يعزز الاتجاهات المناهضة للفساد فى جميع أنحاء العالم(١).

وطبقا لتقارير منظمة الشفافية الدولية أن حجم الخسائر التى تلحق بالاقتصاد العالمى نتيجة انتشار ظاهرة الفساد بأشكالها المختلفة بأكثر من ٤٠٠ مليار دولار سنويًا، فظاهرة الفساد أصبحت من المظاهر الرئيسة التى تهدد جميع أشكال التطور التى يشهدها الاقتصاد العالمى وتؤثر سلبًا فى مسيرة الدول الاقتصادية وسعيها نحو تحقيق أعلى معدلات النمو، كما أن الفساد فى العديد من دول العالم ينطلق أحيانًا من ضعف السلطة السياسية أو نتيجة إغفال تطبيق القوانين. وخطورة الفساد فى بعده السياسى يكون نتاج حكومة، ضعيفة لكن فى الوقت ذاته يؤدى إلى إضعاف الحكومة، فالعلاقة تبادلية وجدلية، وخطورته أيضًا أنه قد يؤدى إلى إضعاف الحكومة تجاه الخارج فضلا عن ضعفها فى الداخل(٢).

* مدرس العلوم السياسية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثانى والخمسون، العدد الثانى، مايو ٢٠١٥.

أولا: **تعريف الفساد**

توجد تعاريف عدة للفساد تختلف فيما بينها وفقا لطبيعة الفساد ومدى شموليتها على النحو التالى:

- **الفساد هو انحراف أخلاقى لبعض المسئولين العموميين**

يركز هذا التعريف على طبيعة الفساد من حيث إنه انحراف عن الأخلاق الفاضلة من قبل فئة من موظفى الدولة الذين يتخذون القرارات المرتبطة باستغلال موارد المجتمع وهو كذا يشتمل الرشوة والغش والتهرب الضريبى، ولكن هذا التعريف غير دقيق لأنه يركز على بعد واحد للفساد هو البعد الأخلاقى كما أن هذا البعد قد يختلف من مجتمع لآخر فما قد يكون أخلاقيًا فى مجتمع ليس من الضرورة أن يكون كذلك فى مجتمع آخر.

- **الفساد هو بيع أملاك الدولة بواسطة المسئولين الحكوميين لتحقيق المصالح الشخصية**

وهذا التعريف ضيق يرتبط بالخصخصة وبيع أملاك الدولة وذلك لأنه يغفل أنواعًا أخرى مهمة للفساد تتمثل فى تقبل الرشوة عند منح الرخص الحكومية كما أن الفساد قد يوجد فى المؤسسات الخاصة أو التى لا تسعى لتحقيق الربح[٣].

- **المعنى القانونى: يمكن تحديد الفساد وفق هذا المعنى من خلال الأداء غير السليم للوظيفة العامة** فالأداء غير السليم يعنى انتهاك القواعد والمعايير التى تحكم الطريقة التى ينبغى بها ممارسة الوظيفة العامة. ولكن هذا المعنى يعتمد أساسا على القوانين والقواعد إذ أنه يربط بين الفساد وبين انتهاك القانون أى أن الاهتمام هنا ينصب على ما إذا كانت الأفعال والممارسات تتم وفقا للقواعد أو تسير وفقا للسياق العام الذى تحدده هذه القواعد.

- **وهناك تعريفات مختلفة فى تعريف الفساد المنطلق الأساس لها هو أحد الصور الشائعة للفساد كالرشوة والمحسوبية واستغلال المنصب العام وشراء أصوات الناخبين مثلا:**

الفساد من منطلق الرشوة

هذا التعريف يركز على تعريف الفساد بالرشوة باعتبارها النمط الشائع للفساد وهى جوهر الفساد حيث إنها مدمرة للنظام العام لأن المرتشى لا يعنيه سوى تحقيق مصلحته الشخصية ولو على حساب المصلحة العامة.

تعريف الفساد من منطلق المحسوبية

يربط البعض فى تعريف الفساد بينه وبين المحسوبية حيث يتم الاعتماد على الروابط الشخصية والعائلية بدلا من معايير الكفاءة والخبرة فى التجنيد للوظائف العامة، ومن المعروف أن محاباة الأهل والأصدقاء يعد من أبرز الأنماط الشائعة للفساد.

تعريف الفساد من منطلق استغلال المنصب العام

يعرف بعض الدارسين الفساد من خلال الإشارة إلى نمط استغلال أو إساءة استخدام الوظيفة العامة بغرض تحقيق مصلحة ذاتية خاصة ويكون الفساد فى هذا السياق هو السلوك القائم على التخلى عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالوظيفة العامة فى سبيل تحقيق مصلحة خاصة أو انتهاك لقواعد رسمية فى سبيل تكوين أنماط معينة من النفوذ والتأثير لتحقيق مصلحة خاصة.

الفساد من منظور شراء أصوات الناخبين

قد يتمثل الفساد فى إساءة استخدام المال فى الحصول على السلطة والنفوذ السياسى، حيث من الممكن استخدام المال للتأثير فى الرأى العام بما يؤدى إلى الفوز فى الانتخابات وهزيمة المنافس الذى قد يكون هو الأصلح من الناحية الموضوعية، وقد يتم إجبار الخصم على الانسحاب وإعطائه التعويض المادى المناسب. وقد يصل الأمر إلى حد شراء أصوات الناخبين ويسود فى هذه العملية مفاهيم التعامل التجارى

حيث يكون هناك وسطاء يتعاملون فى أصوات الناخبين مستعدون لمن يدفع الثمن الأعلى.

ويلاحظ أن هذه التعريفات تقصر الفساد على جانب واحد فقط فى حين أن الفساد قد يشملها جميعا [٤] ويمكن وضعها فى تعريف شامل للفساد وأنه:

الاستغلال السيئ للوظيفة العامة أو الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة وهذا هو تعريف البنك الدولى للفساد ويتضمن هذا التعريف عدة أبعاد هى:

١- أنه خروج متعمد على القواعد والنظم العمومية من أجل المصلحة الخاصة.

٢- أن المصلحة الخاصة لها معان كثيرة فقد تعنى مصلحة الحزب الحاكم حيث تستخدم أحيانًا عوائد الفساد لتمويل النشاط الحزبى أو تلك المرتبطة بالطائفة أو القبيلة أو الأصدقاء.

٣- أن الفساد لا يعنى بالضرورة حصول الموظف العام على رشوة وأنما يعنى استغلال المركز بما يخالف القواعد الموضوعية كما هو الحال عند قيام رئيس الدولة أو المسئول العام ببناء مطار فى مدينته الصغيرة مثلا أو تزويدها بشبكة من المرافق العامة لا تتاح لغيرها من المدن المناظرة[٥].

خصائص الفساد

نظرًا لأن الفساد بمعناه ينطوى على إخضاع المصالح العامة لأهداف خاصة وعادة يكون مصحوبًا بالسرية واللامبالاة فهناك عدة خصائص للفساد من أهمها:

- عادة ما يشترك فى السلوك الفاسد أكثر من شخص.
- تتصف أعمال الفساد بالسرية بشكل عام.
- يتضمن الفساد عامل الالتزام المتبادل والمصلحة المتبادلة.
- يقوم مرتكبو الفساد بالتمويه عن أنشطتهم التى يقومون بها.
- يشمل الفساد أولئك الذين يحتاجون إلى قرارات محددة وهؤلاء الذين يستطيعون التأثير فى هذه القرارات.

- ينطوى الفساد على الخديعة والتحايل عادة على جهة حكومية.
- أى شكل من أشكال الفساد يتضمن تناقضًا بين الأدوار فى الحياة العامة والأدوار فى الحياة الخاصة كما يوجد خرق وانتهاك لأنماط الواجب والمسئولية[٦].

ثانيا: تصنيف الفساد

تتعدد المعايير التى على أساسها يتم تصنيف أنماط الفساد وسوف نعرض لأهم الاتجاهات:

- **الفساد الصغير والفساد الكبير**

وفق هذا المعيار الفساد الصغير هو الرشوة أو العمولة التى تدفع إلى الموظفين والمسئولين فى الحكومة والقطاعين العام والخاص، بغرض تسهيل الإجراءات لرجال الأعمال والشركات الأجنبية أو وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب فى الجهاز الوظيفى، بينما (الفساد الكبير) هو المرتبط بالصفقات الكبرى فى المقاولات وتجارة السلاح والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى ويحدث الفساد الكبير فى المستويين السياسى والبيروقراطى ويمكن أن يكون كلاهما مستقلاً كما يمكن أن يتداخلا[٧].

- **تصنيف الفساد وفق معيار الرأى العام**

وفق هذا المعيار يصنف الفساد إلى:

الفساد الأسود

وهو يتضمن جميع الأعمال التى تحظى باتفاق الأغلبية على أنها تندرج تحت إطار الممارسة الفاسدة ومعاقبة من يقوم بها.

الفساد الرمادى

وهو يوجد حينما ترى بعض عناصر النخبة فى مجتمع معين أن عملاً ما يعد من قبيل الفساد تقوم بإدانته بينما يكون رأى الجماهير غامضًا فى هذا الصدد.

الفساد الأبيض

وهو ينطبق على الأعمال التى يرى كلٌ من النخبة والجماهير فى مجتمع معين أنه يمكن التغاضى عنها حيث إنها لا تستحق العقاب[٨] .

- **معيار مستوى الفساد**

يشير هذا المعيار إلى المستويات التى تعانى من الفساد، وقد يكون الفساد على مستوى القمة كالفساد الرئاسى والفساد البرلمانى والمؤسسى، وقد يكون الفساد على المستويات الدنيا والمتوسطة من الجهاز البيروقراطى.

- **معيار مدى التعمد فى الفساد**

ويمكن التفرقة وفقا لهذا المعيار بين نمطين للفساد وفقا لدرجة التعمد أو عدم التعمد فى الفساد، وهذان النمطان هما الفساد المخطط أو المستوطن أو المتعمد، والآخر هو الفساد التلقائى أو غير المتعمد أو المرتبط بعملية التنمية[٩].

ثالثا: صور وجود الفساد وأسبابه

لقد تطور الفساد، حيث إن مفهوم الرشوة التقليدى المتمثل فى مال نقدى غير مشروع يتم تداوله بين طرفين معنيين لم يعد هو المعبر الحقيقى عن الفساد وانتشاره فى الواقع الراهن فبدأت تدخل تغيرات مثل (Commission) العمولات، وغيرها من مصطلحات تجارية تدخل عالم الاقتصاد الحر والبعض يعتبرها من الضرائب غير القانونية والبعض يجاهر بالحصول عليها لقاء تأديتهم بعض الخدمات والتسهيلات التى تمتد أحيانا لتشمل دفع تكاليف رحلات ترفيهية وإقامة حفلات تكريمية ومكافآت واستضافة فى الفنادق الفخمة.

أ- من أهم الصور التى يوجد عليها الفساد ما يلى:

- الرشوة من أجل الحصول على منفعة حكومية والسيطرة على النظام (الإكراميات- البراطيل): كلما اتسعت دائرة تدخل الدولة فى الشأن الاقتصادى زادت فرص

تسرب الفساد إذا لم تكن هناك آلية تمنع ذلك أن بعض الأفراد يميلون إلى منح الرشى للمسئولين لتخطى القواعد والنظم والإجراءات العامة وهذه الصورة تبرز فى حالات المناقصات والمزادات من أجل الفوز بها، حيث تدفع الرشاوى فى مرحلة وضع الشروط وفى مرحلة الإعلان وفض العروض وإرساء العطاءات(١٠).

- الفساد فى حالة تجنب دفع التكاليف أو تخفيض الأسعار: عندما تكون الضرائب مرهقة ويشعر المكلف بأنه مغبون يتم سوء استخدام المال العام من قبل الحكومة ويتم التواطؤ بين هذا المكلف (شركة أو مؤسسة فردية) والموظف المالى لاقتسام الثروة. وهناك ظاهرة لافتة فى بعض البلدان وهى اتفاق البعض من التجار المكلفين بالضريبة مع موظف مالى من العاملين فى القطاع الضريبى على إعداد دفاتر غير صحيحة بها بيانات مغلوطة عن التاجر. وتبين الدراسات أنه مع ارتفاع معدلات الرسوم الجمركية تنخفض إيرادات الجمارك من الرسوم الجمركية ويزداد التفاوت فى المعدلات المدفوعة بالفعل، فحوافز الفساد ترتفع مع ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم الجمركية(١١).

ويلاحظ أن أنشطة الأعمال غير القانونية معرضة للابتزاز فيمكن لسلطات تطبيق القوانين أن تطلب مدفوعات للتغاضى عن الانتهاكات أو لإنقاص الجزاءات، والأنشطة غير القانونية تطال بأعمالها إفساد الشرطة من أجل غض النظر عن الملاحقة والحصول على حصانة من الملاحقة القضائية، وقد تسعى إلى الحصول على ما يشبه ضمان سلطة احتكارية فى السوق غير القانونية.

- الفساد من أجل الحصول على منصب حكومى: عندما يصبح الفساد متغلغلاً فى المجتمع تصبح المناصب والوظائف بحسب موقعها فى الجهاز البيروقراطى من الأصول الثمينة، وهنا ينشأ طلب على الوظائف والمناصب الحكومية. والأخطر من هذا ألا تقتصر على الوظائف الحكومية بل قد تصل إلى انتخاب ممثلى الشعب فى المجالس المحلية والنيابية وبالتالى يفقد عضو مجلس الشعب، الذى ينجح بالتزوير، قدرته على مساءلة الحكومة ولا يهتم بالمصلحة العامة(١٢).

الأشكال المستحدثة من الفساد

لوحظ ظهور أشكال جديدة من الفساد شجع عليها تطور الحياة السياسية والاقتصادية ومن أبرزها:

- تفترض آليات الحصول على قرض خارجى أو معونة خارجية من إحدى الدول أو الوكالات الدولية أو الإقليمية تقديم دراسة استشارية من مكتب استشارى معتمد، وقد استطاعت أوروبا عن طريق دعم إقامة هذه المكاتب تكوين فئة أو نخبة جديدة من المهنيين ورجال الأعمال تروج لبرامج المؤسسات وهيئات المعونة الأجنبية فى مجال الخصخصة والتوجه نحو اقتصاد حرية السوق . وتقوم المكاتب الاستشارية عادة بالتنسيق مع بعض المسئولين من ذوى النفوذ السياسى بالحصول على العقود الاستشارية.
- مع تزايد أنشطة الأسواق المالية، وبخاصة فى دول الخليج العربى، ومع تزايد التوجه نحو حرية حركة الأموال بين دول العام وأسواقه المالية، تزداد عمليات النصب والاحتيال ولاسيما فى الأسواق المالية الحديثة، وتأخذ هذه العمليات أساليب وآليات شتى مثل ما تعرض له سوق دبى المالى إذ ثبت تلاعب مستثمرين كبار فى صفقات وهمية بمليارات الدراهم على أسهم بنك دبى الإسلامى بغرض رفع سعر السهم وتحقيق مكاسب هائلة من وراء ذلك.
- الحروب ليست جديدة فى العالم ولكن الجديد هو ظاهرة (بيزنس الحروب) وقد يبرز ذلك فى الحرب ضد العراق واحتلاله، إذ أظهرت الوقائع تلك العلاقة المشبوهة ما بين الصناعات العسكرية والبيوت المالية وشركات المقاولات فى الولايات المتحدة.
- انتقل الفساد إلى أروقة الأمم المتحدة ومنظماتها، وقد كشفت التحقيقات الأخيرة فى برنامج (النفط مقابل الغذاء) عن فضائح كثيرة تدل على تورط بعض العاملين فى المنظمة الدولية فى المزيد من قضايا الفساد فى إطار البرنامج الذى وضعته الأمم المتحدة للتخفيف عن الشعب العراقى.

- العلاقة بين السلطة والثروة ليست جديدة لكن المشترك بينهما هو الفساد وراء التدخل بين رجال الأعمال والفئات البيروقراطية عن طريق الصفقات المشتركة والتزاوج، وهذا الأمر يصل إلى أعلى المستويات الحكومية مثل حالة (نواب القروض) حيث تم نهب أموال البنوك بلا ضابط.
- ظهور شكل آخر من أشكال النصب والفساد مع تطور التكنولوجيا والأجهزة الحديثة المستخدمة فى المصارف ومؤسسات تحويل الأموال عن طريق اختراق مواقع حساسة للحصول على معلومات يتم توظيفها فى عمليات نصب كبرى فضلا عن عمليات التجسس للابتزاز والتهديد وإقامة علاقات غير مشروعة(١٣). وتعد الجزائر أكبر الدول العربية تعرضًا لحالات النصب على البنوك عن طريق بطاقات الائتمان تليها مصر والمغرب وقطر والسعودية وتونس والإمارات (١٤).
- وجود علاقة قوية بين نسبة الإنفاق العسكرى والفساد؛ بمعنى أن الدول الأكثر فسادًا تميل إلى الإنفاق العسكرى وذلك بسبب انعدام الرقابة على هذا النوع من الإنفاق، وقد يتضمن ذلك أن أحد سبل مواجهة الفساد؛ هو تحويل جانب من النفقات العسكرية إلى الإنفاق المدنى.
- شهدت المنطقة العربية خلال النصف الثانى من القرن العشرين تدفقًا هائلاً للأموال الناجمة عن استمارات إنتاج النفط وتزايد الحاجة إلى استخدامه لتوليد الطاقة، ولعل من أهم نتائج الطفرة النفطية التغير فى البنية الاقتصادية والاجتماعية وظهر الاختلال فى التوازنات الاقتصادية الكلية مما أدى لإشاعة ثقافة الفساد التى كان لها أبعد الأثر فى عملية التنمية وذلك عن طريق الاستيلاء غير المشروع على أموال كان يجب تخصيصها لعملية التنمية (١٥) .

ب- أسباب ظهور الفساد

يمكن أن يرجع الاهتمام الكبير بظاهرة الفساد فى السنوات الأخيرة إلى عدة عوامل هى:

- زيادة عدد الحكومات الديمقراطية فى العالم بما يصاحبها من ظهور وسائل الإعلام الحرة والبيئة التى يمكن فيها مناقشة هذه الظاهرة بعد أن كان الخوض فيها شيئًا محظورًا.
- العولمة ونمو تجارة الأعمال الدولية، فقد أتاحت العولمة احتكاكًا متزايدًا بين الدول والشعوب مما زاد من وعى الأفراد حول العبء الاقتصادى الذى يمكن أن يسببه الفساد. أما نمو تجارة الأعمال الدولية فقد جعل تلك الشركات تحاول الحصول على العقود وإرساء الممارسات عليها من خلال رشوة المسئولين .
- دور المنظمات غير الحكومية المتزايد فى الكشف عن الفساد وخلق وعى جماهيرى ضده ويبرز دور صندوق النقد الدولى والبنك الدولى حيث يطلب الصندوق من الدول التى ترغب فى الحصول على قروض مجموعة من المستندات تركز على شفافية المعاملات، ويطلب أيضا التقارير المالية للبنك المركزى المرتبطة بحاجات الحكومة.

ولما كان الفساد ظاهرة تتضمن نوعًا من السرية وتبادل الرشوة بين عاملين بالدولة وبين الفاعلين الآخرين أو الاختلاس من الأموال العامة وعلى نطاق أوسع من ذلك فيحاط الفساد بالسرية ويصعب هذا بالطبع من تقييم الأسباب التى تقف وراءه[١٦] **ويمكن إرجاع الظاهرة لأسباب اقتصادية وسياسية وثقافية ونشير لها على النحو الآتى:**

الأسباب الاقتصادية

تدخل الحكومة فى الأنشطة الاقتصادية والأفراد بطبيعتهم يميلون إلى منح الرشى للمسئولين لتخطى القواعد والنظم والإجراءات العامة.

- خلق قيود الاستيراد كنظام الحصص مثلا حيث يصبح الحصول على رخصة استيراد عملاً مربحًا لهذا يهتم المستوردون برشوة المسئولين الحكوميين من أجل التربح.

- منح الإعانات الحكومية والتحكم فى الأسعار حيث انخفاض أسعار السلع عن سعر السوق لأغراض اجتماعية أو سياسية يكون مصدرًا مهما للبحث عن الربح حيث تخلق هذه الأسعار الإدارية حوافز للأفراد والمجتمعات لرشوة المسئولين من أجل الحفاظ على تدفق مثل هذه السلع .
- انخفاض مستويات الأجور فى القطاع الحكومى مقارنة بالقطاع الخاص حينئذ يقبل الموظفون تقاضى الرشى لتحقيق التوازن مع الإنفاق الخاص.
- وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة فى المجتمع ذلك أن توفر ثروة طبيعية كبيرة فى المجتمع يغرى بممارسة أعمال الفساد بصورة أكبر منها فى المجتمعات المحدودة الموارد.

الأسباب السياسية

- الحكومات الضعيفة تتسم بالغموض فى معاملاتها الاقتصادية وعدم الاعتداد بالإجراءات والنظم الموضوعية فى التعيين وقصور الرقابة على أنشطة الدولة، وفى تلك الحكومات الضعيفة نجد التقارير الرقابية ترسل عادة بصور سرية إلى الرؤساء المباشرين بدلاً من إرسالها بصور علنية إلى الهيئة التشريعية أو القضائية.
- عندما لا تهتم القيادة السياسية بمحاربة الفساد لأنها فى هذه الحالة تعطى الأسوة والمثل لباقى مسئولى الدولة، وتزداد الطامة عندما يشترك القادة أنفسهم فى أعمال الفساد أو عندما يتغاضون عن مثل هذه الأعمال لأقاربهم أو أصدقائهم. ويرى بعض الباحثين أن السياسة هى السبب الرئيس للفساد فالطغيان والاستبداد مثلاً يعد نوعًا من الفساد ولكى يتغلب الفرد على استبداد وطغيان النخبة المستبدة فإنه سوف يستخدم وسائل فاسدة من نفس النوع. من هذا يتضح أن الاستبداد يولد الفساد الناتج أصلاً عن الاستبداد، كما أن التسامح الذى تبديه النخبة الحاكمة

المستبدة نحو الفساد يضفى عليه نوعًا من الصيغة القانونية والشرعية فيستشرى الفساد[١٧].

- تأثير الحقبة الاستعمارية والصراع بين ثقافتين أو أكثر فى بعض الأحيان بخاصة إذا ما كانت أحداهما أقوى من الأخرى مما أدى إلى ظهور التوترات الاجتماعية الحتمية التى قادت إلى زيادة الفساد[١٨].

الأسباب الاجتماعية والثقافية

يمكن رصد عدد من الأسباب الثقافية والاجتماعية للفساد على النحو الآتى:

- نمط العلاقات والأعراف والوعى بين أفراد المجتمع فعندما تقوى الروابط الاجتماعية والعائلية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبيلة الواحدة يميل المسئولون الحكوميون لتفضيل أقاربهم ومجاملتهم، ويعطون لهم الوظائف المهمة التى يحققون من خلالها المكاسب غير المشروعة.
- تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها وفى هذه الحالة تقبل القوانين أكثر من تفسير مما يتيح لمفتشى الضرائب قوة تقديرية فى تطبق الحوافز الضريبية وتحديد تلك الضريبة .
- انخفاض عدد الأفراد الذين يعاقبون بتهمة الفساد بالرغم من تفشى الظاهرة، وفى غالبية الدول هناك فجوة كبيرة بين العقوبات المنصوص عليها قانونًا والجزاءات والعقوبات الفاعلة.

كما تتسم الإجراءات الإدارية التى يتم اتباعها عادة لمعاقبة الموظف العام الفاسد بأنها بطيئة ومرهقة. وحينما ينتشر الفساد فإن التكلفة الاجتماعية للمراقبين والقضاة تكون مرتفعة وتتمثل فى فقد الأصدقاء واكتساب كراهية الناس بل إنه فى المجتمعات التى تتفشى فيها هذه الظاهرة يصبح القضاة أنفسهم عرضة للفساد.

المراجع

١- محمد قاسم السلمان، الفساد من فساد السلوك إلى منهجية الإفساد مقدمات نظرية، ١ يونيه ٢٠١٤، http://www. Ocess.org/archives/301.

٢- ناصر حسين، الفساد يهدد نمو الاقتصاد العالمى
http://www. Ocesslogisticsnews. Org .

٣- المرسى السيد حجازى، التكاليف الاجتماعية للفساد، المستقبل العربى، عدد ٢٦٦، أبريل ٢٠٠١، ص، ١٩.

٤- حمدى عبد الرحمن حسن، الفساد السياسى فى أفريقيا، القاهرة دار القارئ العربى، ١٩٩٣، ص، ١٥-١٨.

٥- المرسى السيد حجازى، مرجع سابق، ص،١٩.

٦- سيسيل راجانا، الدلالات الرئيسية للتنظيم الإدارى القائم، ورقة مقدمة فى الندوة الإقليمية التى عقدتها دائرة التعاون الفنى للتنمية ومركز التنمية الاجتماعية والشئون الإنسانية بالأمم المتحدة بعنوان "الفساد فى الحكومة"، لاهاى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٩٩٠، ص ٢٥.

٧- منير الحمش، الاقتصاد السياسى للفساد، المستقبل العربى، عدد ٣٢٨، يونيو٢٠٠٦، ص ٦٣.

٨- حمدى عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص ٢٤.

٩- رحيم حسن، الفساد تعريفه وأسبابه، ٤ مايو ٢٠١٤.
www.nazaha.iq/search_web/trboy/4.doc

١٠- أنطون مسرة، دور مؤسسات المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد، المستقبل العربى، عدد ٣١٠، ديسمبر ٢٠٠٤، ص ١٢٧.

١١- المرسى السيد حجازى، مرجع سابق، ص١٩.

١٢- مالك عدلى، ثلاثة أنواع من الفساد تهدد المال العام فى مصر، ٣٠مارس ٢٠١٤.
Htt://aswatmasriya.com/analysis/view.aspx?id=d96d37cd-f83e-4112-ad27-d4da7e27231f.

١٣- منير الحمش، مرجع سابق، ص ٧٧-٧٩.

١٤- مؤشر مدركات الفساد للدول العربية فى عام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥.
ww. oman_palesline. Oval.

١٥- سماء سليمان، الفساد فى الدول العربية واستراتيجية مكافحته، شئون خليجية، عدد ٢٥، ربيع ٢٠٠١، ص١٢٤، ١٢٨.

١٦- حسين محمود حسن، دراسة تحليلية لأسباب الفساد فى مصر قبل ثورة ٢٥ يناير، نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة، القاهرة، مركز العقد الاجتماعى، ٢٠١١.

١٧- مى فريد، الفساد: رؤية نظرية؛ السياسة الدولية العدد ١٤٣، يناير، ٢٠٠١، ص ص، ٢٦٦- ٢٦٨.

١٨- هشام هيبة، الفساد فى أفريقيا جنوب الصحراء، السياسة الدولية، عدد ١٦، أبريل ٢٠٠٥، ص ٢١٢.

١٩- علاء حميد ، رؤية فى الفساد، ٢٠٠٧/٢/١٩.www.annabaa.org